

الدفاتر الزرقاء


اليسار المغربي: الفكرة والممارسة

عبد الحي مودن

عبد الرحمان العمراني

العدد 14

2009



Collection «les cahiers bleus»

N°14 - 2009

Disponible par Abonnement.

Dépôt Légal : 2004 / 2093

ISBN : 1113 – 8823

Reproduction interdite sans avis préalable

Prochainement :

«Démocratie participative *versus* démocratie
représentative : *Quels enjeux pour l'action publique
locale, à travers l'expérience de l'INDH.*»



مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد
fondation abderrahim bouabid

121 rue de la Palestine

Bettana -11040 Salé

Tél. : 0537 84 33 13/14

Fax : 0537 88 02 23

fbouabid@wanadoo.net.ma



9, rue Tiddas, Hassan

Rabat - Maroc

Tél. : +212 (0) 537 76 28 58

+212 (0) 537 66 12 48

Fax : +212 (0) 537 76 98 91

E-mail : fes@fes.org.ma

Avertissement: les informations contenues et les opinions
exprimées dans ces textes n'engagent que leurs auteurs.

المحتوى

- 1 نادي تحليل الشأن السياسي
- 3 ورقة تقديمية
- ورقة العمل: اليسار المغربي: الفكرة والممارسة
- 6 عبد الحي مودن
- 14 تعقيب عبد الرحمان العمراني
- 23 منشورات النادي

نادي تحليل الشأن السياسي

بمبادرة من مؤسسة عبد الرحيم بو عبيد وبمساهمة من مؤسسة فريديريك إيبيرت، تم إنشاء فضاء "نادي تحليل الشأن السياسي" في يونيو 2001. وتضم المجموعة في عضويتها باحثين في علوم السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد، همهم المشترك تحليل الأحداث والظواهر السياسية التي يشهدها المجال العام وتوضيح التساؤلات حولها بأكبر قدر من الدقة وذلك بطرحها من وجهات نظر مختلفة.

وينظم النادي لقاء مرة كل شهرين حول موضوع تتم معالجته من خلال مناقشته من طرف الأعضاء مع ضيف يهتم بالموضوع المطروح.

المناقشة الداخلية تتم على أساس بحث ورقة عمل يتقدم بها أحد الأعضاء، مصحوبة بتعليقين نقديين لها. نقاشات ومدخلات الأعضاء تكون مصدرا لإنجاز الورقة التقديمية والورقة التحليلية. والكل يتم تجميعه في إصدار يطلق عليه اسم "الدفاتر الزرقاء"

أولريخ شتورك

عمر بلافريج

أعضاء النادي:

يوسف بلال: باحث ب IRUS.

علي بوعبيد: باحث، ومدير النشر.

رحمة بورقية: رئيسة جامعة الحسن الثاني بالمحمدية.

محمد ضريف: أستاذ بكلية الحقوق بالمحمدية.

مراد الرغيب: مؤسسة فريديريك إيبيرت.

محمد العيادي: أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء.

أمينة المسعودي: أستاذة بكلية الحقوق بالرباط.

عبد الحي مودن: أستاذ بكلية الحقوق بالرباط.

العربي الجعيدي: أستاذ باحث بكلية الحقوق بالرباط.

رشيد الفيلاي مكناسي: أستاذ بكلية الحقوق بالرباط.

مصطفى لعريصة: أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.

حسن رشيق: أستاذ بكلية الحقوق بالدار البيضاء.

عبد الله ساعف: أستاذ باحث بكلية الحقوق بالرباط.

محمد طوزي: أستاذ بكلية الحقوق بالدار البيضاء.

ورقة تقديمية

لاشك أن اليسار المغربي يعيش اليوم على إيقاع أزمة لا يجوز نكرانها. وهي أزمة تسائل قدرتنا على إعادة التفكير في مفاهيم وممارسات حركة سياسية ساهمت بقسط وافر في صياغة تاريخ المغرب الحديث.

ولعل بوادر هذه الأزمة كانت بادية من خلال مجموعة من المظاهر، نذكر منها انشطار وتشردم أحزاب اليسار، عجزها عن تشكيل قطب واحد وموحد، قصور الأجهزة الحزبية وعدم قدرتها على إفراز قيادات متجددة قادرة على إعادة الاعتبار للنضال اليساري. زيادة على ذلك، غياب تفكير معمق حول ما بعد "حكومة التناوب"، وصعوبة تقديم عرض سياسي متميز قادر على الدفع بدمقرطة النظام السياسي.

إن الخطاب السياسي والإيديولوجي لليسار لم يعد قادرا على تعبئة المناضلين والمتعاطفين، حيث كثيرا ما لجأت الأحزاب التقدمية إلى تركية أعيان لا يحملون مشروعا مجتمعيا بقدر ما يراهنون على تجدرهم المحلي لحشد أكبر عدد من الأصوات أثناء الانتخابات. ويبدو أن نهج هذه "الواقعية السياسية" هو الذي تسبب في الفجوة التي تفصل ما بين خمول العديد من البرلمانيين والمنتخبين المنتميين لليسار من ناحية، وبين الدينامية التي تطبع مشروعه المجتمعي من ناحية أخرى.

ومع ذلك، لا يمكن حصر مسار اليسار المغربي في ربطه بتاريخ أجهزة سياسية فحسب، بل كذلك بجوهر مقاصده التحررية وتداعياتها على حركية المجتمع من حيث توازن علاقة الدولة بالمجتمع والأفراد. ومن هذه الزاوية، يشكل مسار اليسار لا محالة مؤشرا قويا قد يوحى، في نهاية المطاف، إلى إشكالية بلوغ محطة متقدمة من استقلالية المجتمع (*Autonomisation de la société*)

فإذا أخذنا بالماضي القريب، نلاحظ أن المد الإصلاحية لحكومة عبد الله إبراهيم، رغم استناده إلى الأجواء الحماسية التي سادت عشية استقلال المغرب والوعود الهادفة لإعادة امتلاك المجتمع للدولة، توقفت جليا بسبب نزاع الشرعيات والصراع على السلطة.

أربعون عاما بعد ذلك، دشنت حكومة اليوسفي مصالحة جديدة بين المجتمع و"دولة-طاغوت" سالبة ومهيمنة. ولربما سيشهد التاريخ على أن أهم مكتسب اجتماعي لهذه التجربة يتجلى في خلق روابط جديدة بين الدولة والأفراد سمحت بفتح أورش إصلاحية كبرى، لم يحقق اليسار منها أية مكاسب سياسية، وخصوصا على المستوى الانتخابي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فبالرغم من اعتماد مدونة جديدة للأسرة (2004) والتي كانت في صلب مطالب جمعيات حقوق المرأة المنتسبة لأحزاب اليسار، فإن الملكية هي التي أعطت ترجمة سياسية لهذا الإصلاح لتبرز صورتها كمؤسسة رائدة في مسلسل تحديث المجتمع، خاصة بعد المقاومات التي اعترضت خطة إدماج المرأة في التنمية التي قدمتها حكومة اليوسفي في عام 2000. نفس التشخيص يمكن اعتماده بالنظر إلى نشاط الفاعلين السياسيين والجمعويين والحقوقيين في مجال حقوق الإنسان؛ المنحدرين من

قوى اليسار؛ فيما يتعلق بالعمل على الذاكرة وتعويض الضحايا عما سمي بـ"سنوات الرصاص".

بصورة أشمل، من المؤكد أنه لو لم تكن حيوية نشاط منظمات حقوق الإنسان والأحزاب التقدمية، لما كان النظام الملكي، المتسم عادة وتاريخيا في المغرب كما هو شأن نظرائه بأوروبا في القرن التاسع عشر بنزعة محافظة، ليأخذ على عاتقه مخاطر الخوض في قضايا حساسة من هذا القبيل. ولو لم تكن المطالب الملحة للمجتمع المدني المرتبط بقوى اليسار، لما بحث النظام الملكي على ضبط مسار الإصلاحات المجتمعية الكبرى وبالطبع جني ثمار النجاحات المرتبطة بها. هذا ما يتجاهله الملاحظون في بعض الأحيان.

تصر ورقة عمل عبد الحي مودن على ربط تراجع اليسار المغربي بالأزمة العالمية لإيديولوجية اليسار -التي يختزلها في الماركسية اللينينية ونظرية الصراع الطبقي- وهيمنة الليبرالية الجديدة منذ بداية سنوات الثمانينات. فمنذ فشل التجارب الاشتراكية في أوروبا الشرقية، لم يتبن اليسار القطيعة مع اقتصاد السوق وإنما سعى لإصلاح تجاوزه. وحسب مودن، فإن هذا التغيير هو الذي أدخل اليسار في أزمة هوية.

ويجب التذكير أنه يجوز تصنيف أهم فاعلي اليسار المغربي ضمن خانة "الاشتراكيين الديمقراطيين". ثم لم يكن أبرز الاقتصاديين اليساريين يسعون إلى إقامة اقتصاد مؤمم كليا بل إلى إقامة اقتصاد مختلط، حيث تلعب الدولة دور المحفز الرئيسي للاستثمار والتنمية الوطنية، وهو النموذج الذي مكن دولا ناشئة (البرازيل والهند والصين) من وضع حد لدوامة التخلف. ومع الأزمة الاقتصادية لسنة 2008-2009، وارتدادات الصدمة على الليبرالية الجديدة، نعيد اكتشاف فضائل هذه المقاربة.

في النهاية، معلوم أن الماركسية اللينينية ترفض بشكل قطعي الحريات "الشكلية" (*formelles*) والعمليات الانتخابية. ومع ذلك، فإن أحزاب اليسار، خاصة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، وفيما بعد منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، ثم الحزب الاشتراكي الموحد، شاركت في الانتخابات البلدية والتشريعية وذلك منذ سبعينات القرن الماضي، لأنها عرفت تقييم موازين القوى، وراهننت على خيار الديمقراطية التدريجية للدولة.

بالأمس كما هو الحال الآن، قراءة مستقبل اليسار في المغرب رهين بمسار ديمقراطية المجتمع والدولة.

ي. ب.

نقاشات في الواجهة

ورقة العمل:

اليسار المغربي: الفكرة والممارسة

تطرح هذه الورقة مجموعة من النقاط بشكل تلقائي للنقاش حول اليسار المغربي على ضوء التطور الذي عرفته الأفكار المرتبطة باليسار، كالأشترابية والماركسية والراديكالية منذ نهاية المعسكر الشيوعي، ثم بعد مرور ما يناهز العقد من ممارسة اليسار للسلطة السياسية منذ حكومة اليوسفي. وتهدف إلى البحث عن مقترحات تسمح بتحديد الدور الذي يلعبه هذا التيار في الساحة السياسية والفكرية المغربية باعتباره ظل المعبر الأبرز، إلى جانب الوطنية، عن أطروحات الحداثة كنظرة للعالم وكمشروع سياسي.

تلقتي النقاشات حول اليسار في المغرب حول أزمة هذا اليسار وتجده ومآله، مع ما يحدث على المستوى العالمي في عدد من النقاط، أهمها مراجعة المواقف المؤسّسة من السوق الحرة ومن الطبيعة الطبقية للدولة. هناك أيضا بروز الحركات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت تعبر عن قضايا ظلت تعتبر هامشية في انشغالات اليسار، كقضايا الهويات اللغوية والحقوق الفردية.

يلاحظ أنه في غمرة النقاش حول هيمنة السوق وتراجع الأطروحات الفكرية لليسار، تمكنت الأحزاب اليسارية من الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات في عدد من الدول الأوروبية، بل وبشكل غير مسبوق في أمريكا اللاتينية، بعد فترة هيمنة التيارات الليبرالية¹. إلا أن هذا النجاح على المستوى السياسي لم يخف تراجع الأشترابية كفكرة راديكالية في تغيير النظام الرأسمالي، وأصبحت الأحزاب اليسارية الحاكمة تعبر عن صيغ بديلة عن الخيارات الثورية في القضاء على النظام الرأسمالي والدولة البرجوازية. وبلورت هذه الأحزاب أطروحات إصلاحية تعترف بالسوق واستقلاليتها، ولا تسعى إلا إلى إصلاح تجاوزاته، وتعترف بالدولة الليبرالية. لم يعد اليسار في هذه الحالة ذا محتوى اشتراكي يتمثل في تقليص حرية السوق وتقييدها من خلال الدور المركزي للدولة، ولا أيضا في دور الصراع الطبقي ضد البرجوازية من خلال تعبئة الطبقات العاملة وحلفائها، وأصبح الاحتجاج والإضراب والتظاهر لا يعبر عن عداة طبقي بقدر ما يعبر عن مطالب نقابية محددة في الأجور وشروط العمل في ظل القبول بالنظام الرأسمالي.

يمثل وصول اليسار في المغرب إلى الحكومة اتجاها مشابها نسبيا لما حدث على المستوى العالمي، حيث في المغرب أيضا تراجع اليسار عن مواقفه من معاداة استقلالية السوق ومعارضة الطبيعة الطبقية للدولة. لكن سياقات وشروط ممارسة اليسار للحكم ظلت تميزه ظروف التخلف الاقتصادي والحجم المحدود للسوق، والنظام غير-الليبرالي

¹ Forrest D. Colburn. *Latin America at the End of Politics*. Princeton: Princeton University Press, 2002.

للدولة. كما ميزته أيضا الخلافات العميقة حول هذه القضايا بين صفوف اليسار التي دامت طيلة نصف قرن من عمر اليسار المغربي، والتي كان من بين مخلفاتها الانشقاقات التنظيمية التي لم تتوقف إلى اليوم.

السوق:

كما كان عليه الأمر على المستوى العالمي، فإن الساحة اليسارية المغربية عرفت هي أيضا تبلور اتجاهات متعارضة تصنّف في جناحي اليسار الإصلاحية واليسار الجذري. كان هناك اتفاق مبدئي بين صفوف اليسار على عيوب السوق الحرة، وعلى ضرورة تقوية دور الدولة في عقلنة تدبير الموارد الاقتصادية للإسراع بوثيرة التنمية الاقتصادية ولتحقيق المساواة الاجتماعية وعلى شرط إحداث تغييرات عميقة في مؤسسات الدولة تضع حدا للسيطرة السياسية للطبقات التقليدية والمحافظلة والغنية والتي تتمكن من خلال هذه السيطرة أن تحافظ على امتيازاتها وأن تعرقل مبادرات الإصلاح. لكن خلافات متعددة ستبرز في صفوف اليسار حول الجذور النظرية لهذه القضايا، وحول الأدوات السياسية التي تتطلب التعبئة من أجل إحداث التغيير، ثم حول محتوى التغيير نفسه. هذه الخلافات، التي كانت الكتابات اليسارية تحصرها في بعدها الإيديولوجي والفكري، ولكنها تعبر أيضا عن خصوصيات سوسيو-ثقافية ونفسية لمتزعميها لا زلنا في حاجة إلى دراستها بمقتربات جديدة، أدت إلى سلسلة الانشقاقات التي أصبحت ظاهرة مميزة طيلة عمر تجربة اليسار المغربي، وبشكل أكثر حدة من غيره من التجارب العالمية. لكن لا شك أن أحد عوامل هذه الانشقاقات أيضا هي أن الخلافات كانت تتخذ طابعا نظريا يعتمد على قراءة نصوص مؤسّسة للماركسية، والتي كانت، كغيرها من النصوص النظرية، وفي غياب تجربتها محليا سواء عن طريق البحث الميداني المدقّق أو عن طريق الممارسة، قابلة لتأويلات غير محدودة.

وكما هو الأمر بالنسبة للاشتراكية العالمية، أدى سقوط المعسكر السوفيتي، ثم ما تلاه من التوسع السريع والمضطرد للسوق الحرة في ظل العولمة الاقتصادية، إلى أن تتضاءل الخلافات حول مسألة السوق والذي أصبحت المناير اليسارية المغربية تبرز مزاياه في جلب الاستثمارات، وخلق فرص الشغل، والرفع من الإنتاج. كما أن فشل التجارب الاشتراكية الرائدة في أوروبا الشرقية أدى إلى أن تفقد الدولة مصداقيتها كأداة قادرة على عقلنة تدبير الموارد وعلى تحقيق المساواة. ومثل ما حصل على المستوى العالمي أيضا، أصبحت التيارات اليسارية لا تركز على رفض السوق الحرة، بل تعمل على إصلاح تجاوزاتها عن طريق معارضة الغلاء، وضمان التنافسية، ومحاربة الزبونية في المعاملات التجارية، والدفع إلى احترام البيئة، وقوانين الشغل. كما أن السوق الدولية، سواء كمصدر للاستثمارات أو كسوق للسلع الوطنية أو للواردات، والتي كانت تعتبرها الأديبات اليسارية، من عوامل تكريس التخلف، أصبحت تنظر إليها اليوم كمصدر للتنمية بل وتدعو إلى توفير شروط توسيعها.

هذه تحولات عميقة حدثت بالنسبة للياسر، والتي جعلته يفقد مقومات هويته التي رافقته منذ ظهوره. ولاشك أن غياب النقاش العمومي حول هذا التحول جعل اليسار يبدو كما لو أنه تخلى عن مبادئه وقيمه، وجعلت الحكم على هذا التحول ينبني على منطلقات أخلاقية

مثل التنكر للمبادئ أو الانتهازية. ما ساهم في إضعاف موقف اليسار هو أنه وعلى عكس ما عرفته ممارسة اليسار للسلطة السياسية في المغرب، لم تعمل القيادات اليسارية الحاكمة في توظيف التجارب الميدانية التي راكمتها من خلال الممارسة سواء في المراجعات النقدية لأطروحاتها، وفي إشراك قواعدها في التعلم من التجربة كأداة لتطوير وإغناء الفكر اليساري، والذي ظل في المغرب، وحتى حكومة التناوب يطبعه التجريد والتتظير.

الدولة غير- الليبرالية²:

سبق وصول اليسار إلى السلطة في الأنظمة الليبرالية تحول في أطروحات اليسار حول طبيعة الدولة الرأسمالية، والتي لم يعد ينظر إليها باعتبارها أداة في يد البرجوازية، بل تم الإقرار باستقلاليتها، الشيء الذي يفتح المجال مبدئياً للقوى الاجتماعية المتنافسة بالوصول إلى السلطة، عندما تتمكن هذه القوى من التعبئة السياسية الواسعة عبر الانتخابات. ولذلك أصبح ينظر للانتخابات كممارسة قادرة على إحداث التغيير السياسي وكوسيلة للوصول إلى السلطة بديلة عن الخيار الثوري. في المغرب، لم تشكل نتائج الانتخابات المصدر الرئيسي للوصول اليسار إلى الحكم. بل إن حكومة التناوب تحققت نتيجة الدور الحاسم الذي لعبه الملك في الدفع بتشكيل هذه الحكومة، وفي ظل دولة غير ليبرالية تتميز بالدور المركزي الذي تلعبه فيها المؤسسة الملكية. وأعرض فيما يلي السياقات السياسية والفكرية لحكومة التناوب.

تجادبت علاقة اليسار بالملكية منذ الاستقلال ثلاثة اختبارات، اختيار أول ركز على ضرورة حصر سلطات الملك عن طريق دستور ينقل مركز السلطة إلى برلمان منتخب، وهو ما يتطلب كشرط قبل أية مشاركة فعلية للييسار في الحكم، صياغة دستور يوثق لتقليص سلطات الملك. الاختيار الثاني عكس قناعات لدى شرائح في صفوف اليسار بوجود تعارض موضوعي بين اليسار وبين المؤسسة الملكية، وأن فرص اليسار في الحكم لن تتحقق إلا عبر إضعاف المؤسسة الملكية، بل وحتى الإطاحة بها، سواء عبر تكريس الأزمات السياسية عن طريق الإضرابات والمظاهرات ونشر خطابات معادية للمؤسسة الملكية التقليدية، أو عبر اللجوء إلى الخيار المسلح. الاختيار الثالث اعتبر أن بإمكان اليسار أن يحقق برامجه بالرغم من غياب التغييرات المؤسساتية، وأن مشاركة اليسار في الحكومة لا تشترط التقليص من سلطات الملك عن طريق نص قانوني، بل تتطلب توفر ثقة متبادلة بين القصر واليسار يمكنها أن تتحقق عن طريق تبلور قناعات ذاتية لدى الطرفين، أي عن طريق التوافق. هذه الاختيارات الثلاثة، الدستورية، الثورية والتوافقية، ظهرت في صفوف اليسار منذ الاستقلال بصيغ مختلفة، تنوعت في درجة وضوحها الإيديولوجي، وفي قدرتها على تعبئة أتباعها، وفي مدى فعاليتها، وشكلت موضوع خلافات بين متبنيها، أفرزت مسلسلات الصراعات والانشقاقات التي لا تنتهي. تاريخياً، عرفت الفترة الأولى من الاستقلال التي امتدت حتى منتصف السبعينات هيمنة الاختيار الثوري في صفوف اليسار، تلتها هيمنة الاختيار الدستوري ما بين منتصف السبعينات وحتى منتصف التسعينات، ثم ومنذ دستور 96 إلى حدود انتخابات 2007 هيمنة الاختيار التوافقي. تتوفر اليوم على فترة تاريخية تسمح بعقد مقارنات بين

² نشرت الأفكار الواردة في هذه الفقرات في مقال صدر في مجلة آفاق، 2007.

الاختبارات الثلاثة وبتقييم حصيلة كل منها. وستكون لهذه المقارنة أهمية بالغة في إغناء فهم التحول السياسي في المغرب، وآفاق الانتقال الديمقراطي فيه.

أصبح الاختيار الثوري اليوم هامشيا في صفوف اليسار. وبالمقابل، راكم الاختيار الدستوري كتابات غنية، لدرجة جعلته المقرب السائد في الخطاب الدستوري المغربي. ويجد هذا الاختيار سند السياسي الأقوى في صفوف أحزاب الحركة الإسلامية وأحزاب اليسار الجديد والراديكالي وفي المجتمع المدني الحقوقي. ويواجه هذا الاختيار إشكالا أولا على مستوى المرجعيات الفكرية يتمثل في التضارب بين تصورات المشاريع الدستورية البديلة المطروحة من طرف كل من التيارات الإسلامية والتيارات العلمانية. كما يواجه إشكالا على المستوى السياسي العملي في إيجاد الوسائل الفعالة لتوسيع القاعدة السياسية والاجتماعية لمعتنقيه، وإيجاد الصيغ العملية المناسبة لمواجهة معارضيه. إذ بقيت الصيغ العملية في تفعيل الخيار الدستوري متذبذبة بين التركيز على مجابهة فكرية تعتمد على نزع المشروعية عن الصيغة الدستورية الحالية، باعتبارها متنافية مع مقومات النظام السياسي الديمقراطي، وبين توقع اعتناق الإصلاح الدستوري من طرف المؤسسة الملكية لأسباب متضاربة وغير محددة. وحسب هذه الصيغ، فإن تفعيل الخيار الدستوري يبقى مرتبطا تارة بتفاهم الأزمات السياسية، وتارة بالضغط الأجنبي على المغرب، وتارة بتصورات إستراتيجية تضمن للملكية الاستمرارية على المدى البعيد، وأخرى لحسابات قصيرة الأمد من طرفها في احتواء المعارضة. والظاهر أن غياب الوضوح في هذه الصيغ مرتبط بكون أن المقرب الدستوري ظل يركز مجهوده الفكري في الدفاع عن مبدأ تغيير الدستور على حساب التفكير العملي الاستراتيجي في كيفية الوصول إلى التغيير الدستوري المنشود ميدانيا.

إذا كان الاختيار الثوري عرف تراجعا على المستويات السياسية والفكرية، والاختيار الدستوري يفتقد إلى وضوح في كيفية تفعيله عمليا، فإن الإشكال الذي يواجه الاختيار التوافقي متعلق بمدى كونه خيارا مؤقتا يهيئ الانتقال إلى مرحلة تأسيس فصل السلط ودولة المؤسسات أو أنه يعرقل هذا التحول ويرسخ الصيغة الدستورية الحالية.

يركز منتقدو الاختيار التوافقي على استمرار الدور المركزي للمؤسسة الملكية في تحديد الخيارات الإستراتيجية الكبرى وفي تدبير الشأن العام، وفي بلورة وإنجاز السياسات، ويعتبرون أن كل ذلك لا يؤشر على تحول ديمقراطي بقدر ما هو ترسيخ لهيمنة المؤسسة السياسية وإضعاف لدور الأحزاب ولدولة المؤسسات. بمقابل ذلك، يعتبر المدافعون عن الاختيار التوافقي بوجود نية وقناعة لدى المؤسسة الملكية في السير التدريجي نحو الديمقراطية. وأمام الاستحالة العملية للتأكد من نوايا الفاعلين، فإن مستقبل الديمقراطية في ظل التوافق يبقى رهينا من جهة بفهم دقيق لما يحدث ميدانيا على مستوى صنع القرار، ومن جهة أخرى، رهينا على الدور الذي يلعبه مناصرو هذا الاتجاه في الدفع باتجاه الديمقراطية. وإن الفهم الدقيق لخصيلة تجربة مشاركة اليسار في صنع القرار مركزية لهذا الغرض. ويتعلق هذا الفهم بتقييم مدى الاستقلالية في صنع القرارات التي اتخذتها الأحزاب عن طريق وزرائها في الحكومة طيلة العقد الماضي، ومدى الدور الذي لعبته المؤسسة الملكية عمليا في تهيئة هذه الخيارات، وبلورتها ودعمها وتفعيلها أو عرقلتها وتشويهها.

لا شك أن أحد الإشكالات الكبرى التي يواجهها الاختيار التوافقي في الدفع بالانتقال الديمقراطي متعلق بالدور الذي اختارت المؤسسة الملكية أن تلعبه في العهد الجديد وهو أن تكون رائدة للإنجازات والإصلاحات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تجعل من هذا الدور الإصلاحي دعائم لمشروعيتها السياسية في مطلع القرن الواحد والعشرين. ولا يتوقف هذا الخيار الإصلاحي للمؤسسة الملكية عن تقديم إنجازات ملموسة في مجالات الاستثمار والنمو الاقتصادي والبنيات التحتية وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي والوضعية القانونية للمرأة والخدمات الاجتماعية. وكلما استمر تراكم هذه الانجازات، كلما ازداد التحدي الذي يواجه المدافعين عن ضرورة الإصلاح الدستوري. إذ إذا كان النظام السياسي الحالي بقيادة المؤسسة الملكية أكثر فعالية في إنجاز الإصلاحات، فهل ستبقى هناك إذن ضرورة لتغيير الدستور؟

إن المطالبة بتقليص سلطات الملك عن طريق تغيير الدستور قد تؤدي فرضا إلى التقليص من فعالية الملك في جلب الاستثمارات، وفي تقديم الخدمات الاجتماعية، ومراقبة إنجاز البرامج والمخططات، وفي تهيب التوافق بين الفاعلين السياسيين المتعادين، أو في تجاوز المعارضة المجتمعية المحافظة للإصلاحات. ولن تعمل معارضة الإصلاحات التي يقودها الملك في هذه المجالات إلا إلى تقوية المعارضة المحافظة من جهة، وإلى حرمان البلاد من المؤهلات الرمزية والسياسية التي تتمتع بها المؤسسة الملكية كمورد لجلب الاستثمارات والخبرات إلى البلاد. إلا أنه وفي نفس الوقت، لن يعمل الدفاع عن السلطات الواسعة للملك في كل هذه المجالات إلا على ترسيخ تهميش دور الأحزاب في صنع القرار وبلورة الخيارات السياسية وفي التدبير الفعلي للشأن العام، وبالتالي إلى التأجيل المتواصل لمشروع الديمقراطية.

إن مستقبل الخيار التوافقي مرتبط بمدى قدرته على أن يوسع من مجالات الإصلاحات الدستورية التي من المفروض أن تسمح بحرية أكبر للأحزاب وللمجتمع عامة بالتأثير الفعال في صنع القرار وأن تضمن احتراماً أكبر للقوانين وللمؤسسات وتحد بالتالي من أخطار الاستبداد. وتوفر ممارسة التوافق لمدة تفوق العقد مدة كافية للأطراف المشاركة لتقييم قدرات ومؤهلات بعضها البعض، ولتهيب آفاق المستقبل على أساس الإنجاز والتجربة المعاشة والمشاركة، كما أنها تسمح بتفكير عملي وواقعي في كيفية توسيع الإصلاح على أساس تقسيم فعال للعمل والمسؤوليات بين المؤسسة الملكية والأحزاب.

خاتمة:

بالرغم من كثرة الحديث عن تراجع اليسار في انتخابات 2007، وارتفاع حدة المطالبة بانتقال اليسار إلى المعارضة، إلا أن هذه النقاشات لم تبرز بالشكل الكافي النقاط الأربعة التالية:

أولاً، طبعت هذه النقاشات تغليب العامل التنظيمي في تقييم تراجع مقاعد اليسار، على حساب إبراز الخلافات حول محتوى السياسات التي اتبعتها وزراء اليسار. ويفسح هذا المقترّب التقني بإمكانيات إبرام تحالفات بدون شروط أيديولوجية، الشيء الذي سيزيد في

ترسيخ ظاهرة تشكيل حكومات لا تشترط الانسجام الإيديولوجي، وتعتمد بدل ذلك على الدور الذي يلعبه كل وزير على حدة في تدبير القطاع الذي يشرف عليه بدون التزامات حزبية أو إيديولوجية. وبذلك يصبح الحزب وسيلة للوصول إلى الحكومة، وليس إطارا محددا للتصورات عن العالم وللخيارات السياسية.

ثانيا، تشكل احتمال انتقال اليسار إلى المعارضة في المغرب ظاهرة سياسية عادية بالنسبة للدول الليبرالية. ذلك أن تقلبات الأصوات الانتخابية التي تعرفها الأحزاب بما فيها الأحزاب اليسارية، يجعل من الممارسة الحزبية للسلطة عملية مؤقتة، كما أن التواجد في المعارضة هو أيضا موقع مؤقت. وهذه الوضعية دائمة التقلب تختلف عن الفكرة السائدة، بما فيها لدى أحزاب اليسار، والتي كانت تتصور وضعية قارة وأحادية الاتجاه للمصير السياسي للأحزاب. هذا التقلب الدائم يشكل في الدول الليبرالية محركا للتجدد والتأقلم والاقتراب من الناخب، إلا أنه وبحكم جدته كل الجدة في الممارسة الحزبية المغربية لا زالت لم تظهر نتائجها بشكل واضح بعد.

ثالثا، مكنت تجربة حكومة التناوب اليسار المغربي من أن يجرب ممارسة السلطة وبالتالي أن تنتقل الأفكار اليسارية من مرحلة التجريد إلى التطبيق. انحصرت الانتقادات من داخل صفوف اليسار بشكل خاص على غياب الشروط الضرورية للممارسة للسلطة وبالتالي لتطبيق السياسات اليسارية. إلا أن هذه الانتقادات في الحاجة إلى المزيد من التدقيق انطلاقا من معطيات عن التجارب الميدانية للوزراء في القطاعات التي أشرفوا عليها. ومن المثير للانتباه خلال الحملة الانتخابية لسنة 2007 عزوف اليسار بمرشحيه ونخبه ومنظريه وإعلاميه عن تسخير التجربة الميدانية كوسيلة لجلب تعاطف المجتمع وأصوات ناخبيه. إذ لم يبرز في الحملة ما أنجزه وزراء اليسار على مستوى كل وزارة على حدة، ولم توظف المعطيات الميدانية في النقاش العمومي للدفاع عن حصيلة اليسار كسياسات عامة. بل على العكس، بدأ المتحدثون باسم اليسار وكأنهم يفتقدون إلى الحماس في احتلال فضاء الجدل السياسي العمومي، وفي تسخير تجربة الميدان لتطوير فهم الممارسة السياسية وتحليلها. أسباب هذه الظاهرة لا زالت غير واضحة بعد. ونكتفي الآن بطرح فرضيات مؤقتة على غرار كون أن اليسار تعثر في أن يحول خبرته في إنتاج خطاب المعارضة إلى بلورة خطاب حكومي يدافع عن الإنجاز، أو أن يكون اليساريون غير مقتنعين بالسياسات التي وضعوها أو نفذوها، أو على العكس، كونهم اعتبروا أن هذه السياسات ليست في حاجة إلى من يدافع عنها بل إنها كافية لأن تدافع عن نفسها من تلقاء نفسها، مثل الرفع من أجور الموظفين، وتحسن المعطيات الاقتصادية والمالية، والمنجزات في البنيات التحتية والخدمات كالطرق، والكهرباء والماء والمدارس. قد يكون السبب أيضا، كون أن وسائل الإعلام الرسمية السمعية البصرية، كانت خارجة عن قرار اليسار، وأنها كانت تحت مراقبة أجهزة الدولة غير الحزبية، وأن سياسات الإعلام الرسمي لم تكن تعكس بالضرورة خيارات الحكومة بصفة عامة، أو أحزاب اليسار بشكل خاص بل أنها ركزت على إبراز منجزات الملك على حساب منجزات الوزراء. لكن، بالرغم من أن هذه الفرضيات الأخيرة تبدو مقنعة نسبيا، إلا أنها لا تفسر عزوف الإعلام الحزبي نفسه عن أن يعمل على تطوير تقنياته ليوسع من قاعدة قرائه وأن يبرز إنجازات وزرائه بشكل احترافي.

رابعاً، ارتبط بروز اليسار كتيار سياسي على المستوى العالمي بصفة عامة، وفي المغرب أيضاً، بإشكال اللامساواة التي عجزت الرأسمالية على تقليصها، بل عملت، كما يرى الراديكاليون، على ترسيخها³ وبالرغم من الإنجازات المبهرة التي تحققت الرأسمالية عالمياً في مجالات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وما توفره من فرص الإبداع والابتكار في ظل الحريات الاقتصادية والسياسية، وبالرغم من الهزيمة التي عرفتتها الاشتراكية كتجربة يسارية عملية بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، فإن اللامساواة تبقى واقعا يتطلب المعالجة الدائمة على المستويات النظرية والسياسية. هذا الواقع، يوفر لليسر في المغرب، كما لغيره من الدول، حقولا للابتكار الفكري وللنضال السياسي قادرة على ضمان استمرارية جدوى أوتوبيات يسارية بديلة. وكما أن هذه الأوتوبيات تنهار بفعل الممارسات، كما حصل في أوروبا الشرقية، فإنها تتخذ أشكالاً متجددة عندما توظف النقد الذاتي انطلاقاً من خبرات التجربة والممارسة كما يحصل بالنسبة ليسار أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية.

عبد الحي مودن

³ Jacques Derrida, *Spectres de Marx, Galilee, 1993.*

تعقيب عبد الرحمان العمراني

أود في البداية أن أشيد بالمجهود الذي بذله الأستاذ عبد الحي مودن في ورقة العمل التقديمية وأن أؤكد كذلك على حاجتنا إلى هذا النوع من المواقبات لواقع ومآل وتحولات اليسار من منطلقات تقطع في نفس الآن مع لغة الخشب ومع اللغة العلمية المتعالية. وأود كذلك أن أؤكد كذلك على حاجتنا إلى مد جسور الحوار بين اليسار وبين كل من يقاسمه القيم والمبادئ والتوجهات النظرية والفكرية المؤسسة.

أعتقد أن هناك في المغرب الآن نوعان أو صنفان من اليسار: يسار حزبي، مؤسساتي [إذا صح التعبير] ويسار ميثوث في كل ثنايا المجتمع، أقصد مجموعات كبيرة من الأشخاص والفعاليات التي تحمل قيم اليسار ومبادئه دون أن تجد الفرصة [لأسباب يتعين على سوسيولوجينا والمشتغلين على العلوم السياسية أن يوضحوه] للانخراط في العمل السياسي والمؤسساتي المباشر مستعيزين عنه بالعمل في واجهات الممارسة الجموعية ومؤسسات المجتمع المدني. وأعتقد بهذا الخصوص أن إحدى الرهانات الكبرى المطروحة على العائلة اليسارية بشكل عام، لا ترتبط فقط ببناء وحدة أحزاب اليسار، بل أضحت ترتبط بمدى القدرة على إدماج تلك المجموعات والفعاليات في العمل السياسي. أكثر من ذلك، فإن توضيح معالم الصراع السياسي في المغرب، وفرز عناصر الخريطة السياسية الحقيقية القائمة في البلاد يتوقفان اليوم إلى حد بعيد على إنجاز هذه المهمة التاريخية، مهمة مد جسور التلاقي بين اليسار المؤسساتي واليسار الميثوث في ثنايا المجتمع.

وفيما يخص تقديم حركية اليسار يبدو لي أن تقاطع المعالجات بين القراءات الداخلية والقراءات الخارجية، أي تلك القراءات التي تنطلق من داخل ما أسميته باليسار المؤسساتي [ولا أقول الحكومي] واليسار الميثوث في المجتمع [والذي لا أنعته بالراديكالي] إن تقاطع القراءات هذا هو الذي يشكل الضمانة الحقيقية لتقييم موضوعي لحركية اليسار المغربي وتلافي الانزلاق إلى محاكمة النوايا.

ورقة الأستاذ عبد الحي مودن تتضمن جانبان: الجانب الأول يعالج المنطلقات الفكرية والسياسية للييسار المغربي، وضمنها علاقة مساره بيسار وتوجهات الفكر الاشتراكي العالمي، والمراجعات التي قام بها [أو التي لم يقم بها] وأثر انهيار المعسكر الاشتراكي على قطب الأفكار المؤسسة لهويته [السوق، الطبيعة الطبقيّة للدولة وعلاقته بالحركات الاجتماعية الجديدة]. أما الجانب الثاني فيرتبط في ورقة الأستاذ عبد الحي مودن بالممارسة السياسية للييسار، خاصة بعد المشاركة في حكومة التناوب التوافقي على امتداد العشر سنوات الأخيرة، ثم الإشكالية الدستورية وموقع المؤسسة الملكية من الصرح السياسي القائم، ثم طبيعة مرحلة الانتقال ودور مختلف هذه المؤسسات خلال هذه المرحلة والأفاق المفتوحة على المستقبل والمطبوعة بنوع من الغموض وعدم اليقين "uncertainty"

وسأحاول أن أناقش ورقة الأستاذ عبد الحي مودن انطلاقاً من هذين الجانبين مع الإقرار مسبقاً بما يمكن أن يكون هنالك من تداخل عند عرض الأفكار والوقائع: فيما يخص

الموقف من السوق، الطبيعة الطبقية للدولة وعلاقة اليسار بالحركات الاجتماعية وقضايا الهوية والتحول الذي طال الفكر الاشتراكي على هذه الأصعدة أود أن أبدي ملاحظة أولية- وهي أن موضوعة الإصلاح وما يرتبط بها من مهام تعيد النظر في بعض دوغمائيات الفكر الاشتراكي- إن هذه الموضوعة هي شيء جديد على اليسار في المغرب. وفي هذا الجانب لم تكن في الحقيقة وحدنا، نتذكر أن اليسار الفرنسي إلى حدود سنة 1981 مع فوز ميتران في الانتخابات الرئاسية كان يجد صعوبة في تبني موضوعة الإصلاح وكيف أن إحدى الشعارات التي كانت قد هيكلت حملته الانتخابية كانت تقول تغيير الحياة: "changer la vie"، وهو شعار يعيد في الحقيقة صدى شعار المساء الكبير "le grand soir"

هذا التقليد جاءنا إذن من إرث الاشتراكية الفرنسية التي يجد زعمائها وروادها لحد الآن صعوبة في معانقة أو التأقلم أو مسابرة ركب الاشتراكية الديمقراطية وليس فقط الطريق الثالث أو البليرية. وسجل رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ليونيل جوسبان مع التيار البليري في هذا الصدد واضح ومعبر.

وسواء في كتابات المؤرخ الفرنسي الراحل: "François Furet" وخاصة كتاباته المتأخرة، خاصة "le passé d'une illusion" أو في كتابات الفيلسوف المعروف مارسيل كوشيه مدير مجلة "le débat" فإننا نجد تحليلا غنيا لهذا الاستثناء الفرنسي الذي لا يرى التغيير إلا على نمط القطيعة الثورية، حيث نتبين الأسباب والملابسات التاريخية التي قادت إلى ذلك التوجه.

اليسار في المغرب متح من نفس "الباراديكم". وهو ما خلق لديه نوعا من الثقافة السياسية - لمدة طويلة - وقع فيها تبخيس للوضع الاعتباري لمفهوم الإصلاح.

إن الذين عاشوا أجواء السبعينات، أقصد الأجواء الإيديولوجية للسبعينات يتذكرون كيف كانت كلمة إصلاح وإصلاحي كلمتان قدحيتان تكادان تقتربان من رجعي ورجعية. مفهوم الإصلاح كان يرتبط عند اليسار المغربي خلال تلك الحقبة بالتذبذب، الغموض الانتقائية، الذرائعية، الولع بالتوافق الخ. فهذه النعوت المرتبطة حميميا بمفهوم الإصلاح هي إحدى نتائج ومستتبعات الفكرة أو التصور الذي حملته اليسار في المغرب عن السوسيال ديمقراط. وأتذكر بهذا الخصوص واقعة كنت شاهدا عليها مباشرة، أتذكر كيف واجه الأستاذ عبد العالي بنعمور خلال المؤتمر الوطني الرابع للإتحاد الاشتراكي يوليوز 1984 صعوبة لا تصدق في إقناع المؤتمرين في اللجنة السياسية بالتبني الواضح لمنطلقات ومنطق الاشتراكية الديمقراطية.

والخلاصة بهذا الصدد، أن نقد الدوغمائية - وهي بنت التوتاليتاريا - لدى اليسار المغربي إما جاء متأخرا جدا وإما تم باسم دوغمائيات أخرى. ومن المفيد أن نشير هنا أن الإتحاد الاشتراكي كان سابقا إلى إنجاز هذه المهمة بفضل مساهمات مثقفين ذوي حس تاريخي مرفه، وفي مقدمتهم عمر بنجلون الذي كانت بصماته واضحة في تأسيس أولى اللبئات لوعي اشتراكي ديمقراطي داخل اليسار المغربي.

يبدو لي كذلك، في سياق تحليل البنية الفكرية الإيديولوجية التي حكمت منظور ورؤية اليسار في المغرب إلى موضوع الإصلاح - أن اليسار المغربي - بمختلف مكوناته لم يعط لموضوع الحقل السياسي والبنية السياسية مكانتهما الحقيقية في صيرورة التغيير. وأوضح ذلك: ففي سياق قراءة معينة للمتن الفكري الاشتراكي عموما والماركسي جري التركيز على علاقات الإنتاج وعلى التحليل الطبقي على حساب العلاقات السياسية التي كانت تصنف ضمن ما كان يدعى بالبنية الفوقية. وهكذا مثلا يبدو أن مجال الخصومة مع النظام السياسي خلال الستينات والسبعينات لم يكن يتحدد بصفة أساسية انطلاقا من نقد طابعه غير الديمقراطي، بل كان يتحدد بصفة أساسية انطلاقا من طابعه الطبقي باعتباره معبرا عن مصالح الطبقات البورجوازية أو الإقطاعية أو الكمبرارورية أو غيرها من النعوت التي كانت مألوفة وقتها.

كان هنالك على صعيد الفهم والإدراك نوع من المطابقة الأوتوماتيكية بين التغيير الاقتصادي بحمولة طبقية وبين التغيير السياسي، وكان ينظر إلى التغيير السياسي (الجزري) كأحدى مستتبعات التغيير في المعادلة الطبقية. ولذلك عشنا تلك الفترات الهيتشكوكية في العلاقة بين النقابي والسياسي. والإرث الإيديولوجي لنقابة كالاتحاد المغربي للشغل غني بالدلالات على هذا المستوى - وذلك التجاذب أو لنقل "Ambivalence" في المواقف بين نزعة التطرف (لن يصعد أحد على حساب الطبقة العاملة) والانكفاء على النقابوية الضيقة (سياسة الخبز) - ثم هنالك تلك المحاولات التي جرت لإلباس النقابات دور الأحزاب السياسية كما حدث للإتحاد الوطني لطلبة المغرب خلال فترة معينة، وهو نفس الإغراء الذي حصل للكونفدرالية الديمقراطية للشغل 25 سنة بعد ذلك.

إنها مؤشرات تبين كيف أن اليسار استبطن بشكل قوي تبعية سياسي للاجتماعي والطبقي بشكل دوغمائي، حتى لا نقول كاريكاتوري، وربما لهذا السبب فإن الإصلاح السياسي والدستوري لم يكن من الممكن أن يحتل المكانة اللائقة بهما في أجندة النضال السياسي للييسار قياسا إلى مطلب التغيير الاجتماعي الشامل.

الغريب الآن أن عددا من فصائل اليسار انتقلت من الكل طبقي "Le tout classe" إلى الكل دستوري "Le tout-constitution" (إذا صح التعبير) مع كل الاختلالات التي تنتج عن ذلك على مستوى الممارسة السياسية، وفي مقدمة هذه الاختلالات بروز نوع من التباعد بين القوى الاجتماعية وبعض قادة اليسار، حيث أصبح مقولة الطبقات الوسطى في هذا الإطار نوعا من الهروب إلى الأمام.

انطلاقا من هذه التوضيحات الأولية يبدو لي أن معالجة المنطلقات الفكرية والسياسية للييسار المغربي، وضمنها علاقة مساره بمسار وتموجات الفكر الاشتراكي العالمي وأثر انهيار المعسكر الاشتراكي على قطب الأفكار المؤسسة لهويته (السوق، الطبيعة الطبقية للدولة وعلاقته بالحركات الاجتماعية الجديدة) - إن معالجة هذه المنطلقات بالشكل الذي قام به الأستاذ مودن لا يمكن أن ينفصل في تقديري عن سياقها العام المحدد لها والذي حاولت الإحاطة به على سبيل التمهيد.

بعد هذه التوضيحات الأولية أود أن أتقدم ببعض الملاحظات في إطار مناقشة ورقة الأستاذ عبد الحي.

1- يرى الأستاذ عبد الحي أن وصول اليسار إلى الحكم في المغرب يمثل تحولا مشابها لما حدث على المستوى العالمي، - هي فكرة أو استنتاج لا تؤكدهما الوقائع السياسية الفعلية، ذلك أن اليسار في المغرب لم يصل إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، بل وصل عبر توافق، علما بأن هذا التوافق كان مشروطا ومحددا ومطبوعا بموازين قوى معينة، وأهم هذه الموازين أن اليسار في المغرب وفي طليعته الاتحاد الاشتراكي، وإن لم يكن أغلبية انتخابية فإنه كان يمثل أغلبية على مستوى الوقع السياسي والإيديولوجي.

2- ما هو عمر اليسار في المغرب، وما هي محطات التاريخ المرجعية؟ هل عمر اليسار في المغرب 50 سنة أم أقل أم أكثر؟

أنا شخصا أعتبر أن عمر اليسار يمكن أن يزيد عن 70 سنة إذا أخذنا بعين الاعتبار تجربة الحزب الشيوعي ثم PLS بعد ذلك، ويمكن أن يتقلص إلى أربعين سنة إذا أخذنا كمنطلق أولي الحركات اليسارية التي ظهرت في أعقاب هزيمة 1967 ثم حركة الطلاب في فرنسا سنة 1968 وما أحدثته من آثار عالمية مست المغرب، ويمكن أن نعتبره وليد المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي سنة 1975 إذا اعتبرنا أنه في هذا التاريخ بالذات التقى الفكر الاشتراكي أو المرجعية الاشتراكية لأول مرة بحزب أو بحركة لها عمق اجتماعي وازن - إذن نوعية التحقيب تتوقف على الإطار المرجعي الذي تنطلق منه في تحديد اليسار. وعلاقة بهذا الموضوع يبدو لي أنه أن الأوان لاستبدال مقولة اليسار الإصلاحية / اليسار الجذري بمقولة اليسار الفكري / اليسار الاجتماعي.

3- الخلافات في صفوف اليسار والانشقاقات.

هذه الخلافات كانت لها جذور تتعلق بقراءة النصوص الماركسية المؤسسة لكن ورقة الأستاذ عبد الحي لا تتحدث، مثلا، عن واقع غياب أي معيار للحكم على صلابة الأطروحات المتعارضة أو المتقابلة داخل صفوف اليسار الذي أجد مرده في هشاشة التكوين الطبقي في بلادنا قياسا إلى المجتمعات الرأسمالية المتطورة من جهة، وإلى طول المدة التي قضاها اليسار في المعارضة من جهة ثانية، والتي أدت إلى الصعوبة الميدانية في اختبار صحة الأطروحات قياسا إلى حركية الواقع.

4 - يؤكد الأستاذ مودن أن غياب النقاش العمومي حول التآقلمات على غرار ما حصل في الأقطار الأخرى (في اسبانيا القريبة منا مثلا) جعل أن أحكام القيمة من نوع "التراجع عن المبادئ" هي التي سادت في تقييم ممارسة اليسار - لكننا نلاحظ، مرة أخرى أن التصلب الفكري والدوغمائي التي طبع النسق الفكري لفصائل اليسار لمدة طويلة هو أحد العوامل الأساسية المولدة لأحكام القيمة كبديل عن التحليل الموضوعي.

5 - اليسار الحاكم لم يتعلم من تجربته الميدانية في ممارسة الحكم ولم يشرك قواعده في التعلم من التجربة. هذا صحيح إلى حد كبير: لكن يبقى أن نحلل الملابس وأن نقف على الأسباب وهي في تقديري مرتبطة بمعطين:

المعطى الأول، وقد سبقت الإشارة إليه قبل قليل، أقصد طول المدة التي قضاها اليسار في المعارضة جعلته يستبطن ثقافة سياسية بدا معها كما لو أن هويته الأساسية والمؤسّسة هي المعارضة (ولو من داخل المشاركة) وهو ما لم يفسح المجال للتراكم على مستوى التجربة الميدانية والتحول باتجاه قوة اقتراحية.

أما المعطى الثاني فيرتبط بالمشكل التنظيمي: حيث برز نوع من الانفصام بين التنظيم الحزبي والممارسة الحكومية، انفصام لم يساعد على التأقلمات التي كانت مطلوبة.

6 – في الفقرة الرابعة من الصفحة الثالثة من الورقة يتحدث الأستاذ عبد الحي مودن عن كون اليسار غير من منظوره للطبيعة التطبيقية للدولة وأمن بالانتخابات، ويضيف أن اليسار لم يصل إلى الحكم بالانتخابات ولكن بالدور الحاسم الذي لعبه الملك.

أعتقد أنه يجب اعتماد نوع من النسبية عند النظر في هذا الموضوع، لأن الأمور لم تكن بهذه البساطة أو بهذا التحديد المبسط. لقد كان هناك تلاق لإرادتين أخذ ما يكفي من الوقت للاختبار والنضج منذ سنة 1993، وكان هناك اقتناع بأن السيناريو الكارثي ليس في مصلحة البلاد (مقولة السكتة القلبية للمرحوم الحسن الثاني) ومقولة الإشارات القوية للثقة التي عبر عنها الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي في إحدى اجتماعات اللجنة المركزية التي كانت مخصصة لمناقشة الموقف من الإصلاحات الدستورية لسنة 1996.

ثم كان هناك اقتناع من قبل المؤسسة الملكية بأن اليسار، مضافا إليه حزب الاستقلال هو بالتأكيد أغلبية سياسية في البلاد وإن لم يكن أغلبية انتخابية بلغة عدد المقاعد.

7 – علاقة اليسار بالمؤسسة الملكية

يتحدث الأستاذ عبد الحي عن وجود ثلاثة اختيارات أطرت هذه العلاقة، وهي: الاختيار الثوري، الاختيار الدستوري والاختيار التوافقي. وأود أن أطرح هنا سؤالا أوليا: ماذا نقصد باليسار سنة 1955 و1956 وإلى حدود بداية السبعينات؟

اليسار في المغرب خلال هذه الحقبة، مثلا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو أساسا تيار عائم، تتجاوز بداخله النزعة النقابية (بل والنقابوية بلغة لينين) والمثقفون المتنورون وعناصر من بقايا جيش التحرير.

من جهة ثانية لا يمكن أن ننسى تأثير الثقافة الناصرية والبعثية ذات الرسائل الثورية بلغة تلك المرحلة في تكوين جزء كبير من هوية يسار تلك المرحلة.

وفي تقديري إذا أردنا نوعا من النمذجة "Taxinomie" تأخذ بعين الاعتبار تموجات العلاقة بين اليسار والمؤسسة الملكية أمكننا التمييز بين حساسيتين تداخلتا أحيانا وتعاقبتا في الزمان تارة أخرى: ضمن الحساسية الأولى نجد مطلب وضع دستور جديد بمجلس تأسيسي، يؤسس لهيكلية جديدة للمؤسسات الدستورية في البلاد، وذلك كمدخل لا غنى عنه لأي إصلاح سياسي أو تطور ديمقراطي. أما ضمن الحساسية الثانية، فإننا نجد مطلب إصلاح دستوري تدرجي يتأسس على الإيمان بأولوية تغيير الثقافة السياسية السائدة والمناخ السياسي العام بأبعاده الحقوقية والمدنية على التغيير المفاجئ للنصوص.

أما بخصوص التيار الإسلامي والعلماني، علاقة بهذا الموضوع، فإنني لا أرى في الواقع السياسي المغربي منذ انطلاق ما اصطلحنا على تسميته بالسلسل الديمقراطي أي أثر واقعي لتعارض من هذا القبيل يكون قد هيكلا حقا الحقل السياسي في تجلياته اليومية.

8 - يرى الأستاذ عبد الحي مودن أن تفعيل الخيار الدستوري يبقى مرتبطا تارة بتفاهم الأزمات السياسية، وتارة بالضغط الأجنبي على المغرب وتارة بتصورات إستراتيجية للمؤسسة الملكية تضمن الاستمرارية على المدى البعيد وأخرى لحسابات قصيرة من طرفها لاحتواء المعارضة.

وقراءتي للموضوع، على ضوء ما تطرحه الوقائع السياسية، أن الإصلاح الدستوري يطرح أساسا حينما تظهر اختناقات في مسلسل التطور السياسي، وقد تجلى ذلك بوضوح سنتي 1992 و1996، ويبدو الأمر واضحا الآن بعد نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والجو السياسي المأزوم والغير واضح الذي أصبحت تعيشه البلاد سياسيا على إثر تلك الانتخابات.

من جهة ثانية، يبدو لي أنه وقع تزحزح وتحول "Shift" كبير في السياق والمنظور العام الذي يحكم مطلب الإصلاح الدستوري في مغرب اليوم قياسا إلى الماضي: ذلك أنه، أكثر فأكثر فإن مطلب الإصلاح الدستوري انتقل من سياق صراع المشروعات أو تنافسها إلى سياق تطوير الحكامة -مثلا ضرورة تبعية الإداري السياسي كما في كل الديمقراطيات، وإشكالية التعيينات والعلاقة بين السلطات المعنية والسلطات المنتخبة وتطوير الهوية الخ.

9 - يعتبر الأستاذ مودن في إطار استعراضه للإشكالات التي تعترض مختلف التيارات والاتجاهات أن الاتجاه الثوري عرف تراجعا على المستوى السياسي والفكري وأن الاتجاه الدستوري يعترضه مشكل التفعيل وأن الاختيار التوافقي يمر هو الآخر بأزمة، ويطرح الأستاذ مودن سؤالا في غاية الأهمية والإجرائية: هل يؤدي التوافق إلى مرحلة تأسيس السلط أم إلى عرقلة مثل هذا التحول؟

هذا الموضوع يدفعنا في الحقيقة إلى طرح إشكالية مرحلة الانتقال في المغرب، خاصيتها، طبيعتها كما يدفعنا إلى طرح إشكالية التردد أو لنقل "Ambivalence" الذي يطبع سلوك الدولة في مجال الإصلاح، وعلى هذا الصعيد يبدو أن جهاز الدولة مخترق بتوجهات متعددة، متناقضة في نواياها وممارساتها ومسلكياتها فيما يخص موضوع الإصلاحات وموضوع القطيعة مع الماضي.

10 - تؤكد على أهمية ودقة التشخيص الذي يضعه الأستاذ مودن بخصوص التدبب الذي يعرفه الوضع الديمقراطي أو مسلسل الديمقراطية في المغرب، حينما يقول "أمام الاستحالة العملية للتأكد من نوايا الفاعلين فإن مستقبل الديمقراطية في ظل التوافق يبقى رهينا بما يحدث ميدانيا على مستوى صنع القرار وبالفهم الدقيق لحصيلة تجربة مشاركة اليسار في صنع القرار".

هذا التشخيص دقيق وصحيح إلى حد كبير. لكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن المشكل الذي تعاني منه المؤسسات (مثلا المؤسسة البرلمانية) ليس دائما ولا حتى بصورة

رئيسية مشكل التدخل الخارجي (من المؤسسة الملكية أو من الحكومة أو من البيروقراطية).

إن المشكل يرتبط بصفة أساسية بالمستوى الداخلي أي بنوعية النخب. وتجربة عمل اللجان البرلمانية تبين بوضوح ضعف ومحدودية هذه النخب حتى بالقياس إلى بيروقراطية الإدارة من حيث التكوين والفعالية.

المسألة إذن مرتبطة بتوازن دقيق يدخل فيه دور النخبة شكلها، فعاليتها. والتحدي الكبير الذي تعانيه الأحزاب اليوم يرتبط بمدى القدرة على تجديد النخب، من جهة وعلى إجراء التطابق المطلوب بين الخطاب والمرجعية والبروفيل البشري من جهة ثانية.

11 - الطرح الذي لا أتفق عليه هو حينما يقول الأستاذ عبد الحي بأن الإشكالات الكبرى التي يواجهها الاختيار التوافقي ترتبط بالدور الذي اختارت المؤسسة الملكية أن تلعبه في مضمار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل يجعل تحركها على هذا الأُسعدة دعما لمشروعيتها في مطلع القرن الواحد والعشرين، وأنه كلما استمر تراكم هذه الإنجازات كلما واجه مطلب الإصلاح الدستوري إشكالا جديا.

- هنا أيضا يتعين اعتماد نوع من النسبية في استخلاص النتائج من الوقائع السياسية القائمة.

لا يكمن الإشكال الحقيقي في هذه الثنائية التقابلية أي مؤسسة ملكية تنجز في الميدان أو مؤسسة بعيدة عن مستلزمات القرب. الإشكال الحقيقي، والثنائية التقابلية الحقيقية هي: ملكية برلمانية أم ملكية تنفيذية. هذا من جهة ومن جهة ثانية يبدو أن ما تقوم به المؤسسة الملكية يندرج فيما يمكن أن نسميه بالتصدر "Preeminence" وهي مسلكية سياسية وسلوكية يصعب مقاربتها انطلاقا من المفاهيم المألوفة في العلوم السياسية.

من جهة ثالثة، أعتقد أنه من الضروري بشكل عام التمييز، بغض النظر عن جانب النوايا، بين الإنجازات والإصلاحات: يمكن أن تكون هناك إنجازات دون أن تتلاءم بالضرورة مع إصلاحات عميقة. وفي الحالة المغربية تحديدا فإنه ما لم تتغير الإدارة، وعقلية اشتغال الإدارة، وفي مقدمتها الإدارة الترايبية فإنه سيصعب إيجاد التقاطعات المطلوبة بين الإنجاز والإصلاح. للنظر بهذا الخصوص إلى ما يحصل بخصوص تنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للنظر إلى التفاوت الحاصل بين النوايا والنتائج.

أضيف إلى ذلك أننا أصبحنا بشكل عام نعيش في المغرب ما أسميه صراع الفكرة والخدمة أي تحويل الممارسة السياسية برمتها والتواصل السياسي برمته إلى تنافس حول تقديم الخدمة الفورية، وقد لاحظنا ذلك مثلا خلال المنافسات التي شهدتها الانتخابات التشريعية الأخيرة.

12 - أعتقد أنه ليس ضروريا أن يعيش المغرب تلك الحيرة الوجودية أو ما يشبه "Dilemme" التي نجدها في الفقرة الأولى من الصفحة السادسة من الورقة أي:

-إما المطالبة بتنظيم السلطات الدستورية وفي هذه الحالة توقف في سيولة الاستثمارات يؤدي إلى تقوية حظوظ المعارضة المحافظة وإما سلطات واسعة للملك تؤجل باستمرار

مطلب الديمقراطية فهذه الثنائية التنازعية ليست بالضرورة قدرا سياسيا محتوما حيث يمكننا تصور هندسة جديدة للسلطات الدستورية عبر الإصلاح يضمن التوازن ويقوي التطور الديمقراطي المتناغم للبلاد.

13 – يعتبر الأستاذ عبد الحي مودن، وأنا اتفق تماما مع هذا، أن النقاش حول تراجع اليسار ظل نقاشا تقنيا لم يؤخذ بعين الاعتبار حسب رأيه بعض المعطيات الأساسية ذلك أن النقاشات في هذا الموضوع لم تبرز طبيعة السياسات التي اتخذها وزراء اليسار وتنامي إغراء تكوين حكومات لا تقوم على الانسجام الإيديولوجي وما يرافق ذلك من تخبيس لدور الأحزاب. ويعتبر الأستاذ عبد الحي عن حق أنه من الضروري استبطان وقبول رجوع اليسار إلى المعارضة باعتباره أمرا عاديا فالمعارضة ليست صفة ملازمة للحزب وقبول هذه الفكرة من شأنه جعل الحزب أكثر ارتباطا بالمجتمع وبحركية الواقع وهذا صحيح إلى أبعد الحدود.

14 – وفيما يخص النقد الذي تعرضت له مشاركة اليسار في حكومة التناوب يلاحظ الأستاذ عبد الحي مودن كيف أن اليسار ذاته لم يدافع عن تجربته وكيف وقع عزوف لإعلاميه ومنظريه ومرشحيه ويطرح في هذا السياق بعض الفرضيات والعناصر التفسيرية ومنها مثلا كون اليسار فشل في تحويل خبرته في إنتاج خطاب المعارضة إلى خطاب المشاركة الحكومية وأن الوزراء لم يكونوا مقتنعين بما خططوا له أو أنجزوه أو أن حصيلة اليسار في نظري زعمائه لم تكن في حاجة إلى من يدافع عنها أو أخيرا كون الإعلام ظل معارضا للتجربة في توجيهه .

ومع الإقرار بأهمية وإجرائية هذه العناصر التفسيرية فإنه يمكن أن نضيف إليها عناصر أخرى لتفسير ذلك الواقع الذي أشار إليه الأستاذ عبد الحي مودن ومنها مثلا: الانقسام بين التنظيمات الحزبية السياسية والتصريف البرنامجي من طرف وزراء اليسار ومن هذه العناصر أيضا مسلكية التصدر التي أشرنا إليها والتي عمقت الإحساس بحدودية اللعبة السياسية بشكل عام ثم أخيرا الصدام الذي حصل بين الأمد البعيد والأمد القصير أو في ما هو منتظر من نتائج للعمل الحكومي. فإذا كانت حكومة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي قد قامت بإصلاحات جوهرية وهيكلية لا يمكن أن تنتج آثارها إلا في الأمد المتوسط والبعيد فإن الأمد القصير كان مثقلا بهموم وانتظارات ضاغطة علما بأن الأمد القصير هو مجال السياسة بامتياز ومجال صناعة الرأي العام.

أخيرا أود التأكيد مرة أخرى على الأهمية الكبرى للقضايا التي أثارها عبد الحي مودن في ورقته وإلى الطابع التجديدي في طرحها كما أود التأكيد على الحاجة الموضوعية إلى مزيد من الحوار الهادئ والرصين بخصوصها، يتجاوز المنزقات التي غالبا ما تسقط فيها المقاربات السياسية عندنا والتي تتأرجح في الغالب بين النزعة العلمية المتعالية والمسح السياسي القصير الأفق.

منشورات النادي

الدفاتر الزرقاء:

1. «La Révision Constitutionnelle : *un vrai faux débat.*» n°1 - 2004.
2. «La réalité du pluralisme au Maroc». n°2 - 2004.
3. «Etat, Monarchie et religion». n°3 - 2005.
4. «Régulation et Etat de droit» n°4 - 2005.
5. «Presse écrite et transition» n°5 - 2006.
6. «Histoire et mémoire» n°6 - 2006.
7. «Droits de l'homme substitut aux idéologies ?» n°7 - 2006.
8. «Nation, nationalisme et citoyenneté» n°8 - 2007.
9. «Technocratie *versus* démocratie ?» n°9 - 2007.
10. «Acteurs religieux après le 16 mai 2003» n°10 - 2007.
11. «Autonomie et régionalisation» n°11 - 2008.
12. «Le Maroc entre le statut avancé et l'Union pour la Méditerranée»
n°12 - 2008
13. «Crise des élites et restructuration du champ politique par le haut»
n°13 - 2009.

14. "اليسار المغربي: الفكرة والممارسة" العدد 14 - 2009

Le Cercle d'Analyse Politique

Le *Cercle d'Analyse Politique (CAP)* est un espace créé en Juin 2001, à l'initiative conjointe de la Fondation Abderrahim Bouabid et la Fondation Friedrich Ebert.

Composé d'un cercle restreint de chercheurs adeptes du principe de «fertilisation croisée», cet espace de réflexion critique s'efforce de réunir les conditions d'un débat rigoureux selon une approche qui consiste à : *Réfléchir sur l'actualité pour en éclairer les thématiques profondes, ou à l'inverse réfléchir sur des thématiques de fonds pour éclairer l'actualité.*

Collection «les cahiers bleus»
N°14 - 2009 Disponible par Abonnement.
Dépôt Légal : 2004 / 2093 ISBN : 1113 – 8823 Reproduction interdite sans avis préalable
<u>Prochainement :</u> « <i>Démocratie participative versus démocratie représentative : Quels enjeux pour l'action publique locale, à travers l'expérience de l'INDH.</i> »


مؤسسة عبد الرحيم بو عبيد
fondation abderrahim bouabid

121 rue de la Palestine
Bettana – 11040 Salé
Tél. : 0537 84 33 13/14
Fax : 0537 88 02 23
fbouabid@wanadoo.net.ma


FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

9, rue Tiddas, Hassan
Rabat - Maroc
Tél. : +212 (0) 537 76 28 58
+212 (0) 537 66 12 48
Fax : +212 (0) 537 76 98 91
E-mail : fes@fes.org.ma